

مبادئ العمل لتحليل المخاطر على سلامة الأغذية لكي تطبقها الحكومات

CAC/GL 62-2007

النطاق

1 - تهدف مبادئ العمل لتحليل المخاطر على سلامة الأغذية لكي تطبقها الحكومات إلى توفير توجيهات للحكومات الوطنية من أجل تقييم المخاطر الغذائية على صحة الإنسان وإدارتها والإبلاغ عنها.

الجوانب العامة

- 2 - يتمثل الهدف العام لتحليل المخاطر على سلامة الأغذية، في ضمان حماية صحة الإنسان.
- 3 - تنطبق هذه المبادئ على قضايا الرقابة الوطنية على الأغذية كما على حالات التجارة بالأغذية، على أن تُطبق بطريقة متجانسة وغير تمييزية.
- 4 - يجب أن يكون تحليل المخاطر إلى أقصى حدٍّ ممكن جزءاً لا يتجزأ من النظام الوطني لسلامة الأغذية¹.
- 5 - ينبغي أن يدعم تنفيذ قرارات إدارة المخاطر على الصعيد الوطني، نظام/برنامج للرقابة على الأغذية يعمل على نحو ملائم.
- 6 - على تحليل المخاطر أن:

يُطبق بصورة متجانسة؛

يكون صريحاً وشفافاً ومدعوماً بالوثائق؛

وأن يخضع للتقييم والمراجعة حسب الاقتضاء في ضوء المعطيات العلمية الحديثة.

- 7 - يجب أن يتبع تحليل المخاطر نهجاً منظماً مؤلفاً من العناصر الثلاثة لتحليل المخاطر، وهي عناصر مختلفة ولكن مترابطة في ما بينها (أي تقييم المخاطر وإدارة المخاطر والإبلاغ عن المخاطر) كما حددتها هيئة الدستور الغذائي²، على أن يكون كل عنصر منها جزءاً لا يتجزأ من العملية الإجمالية لتحليل المخاطر.

¹ من المسلم به أن الحكومات الوطنية تستخدم نهجاً وأطراً زمنية مختلفة في تطبيق هذه المبادئ، بحسب القدرات والموارد الوطنية .

² أنظر تعريفات مصطلحات تحليل المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية، دليل الإجراءات.

- 8 - يجب توثيق العناصر الثلاثة لتحليل المخاطر توثيقاً كاملاً ومنتظماً وذلك بطريقة شفافة. وينبغي أن تكون الوثائق متاحة لجميع الأطراف المعنية للاطلاع عليها، مع احترام الحرص المشروع على صون السريّة³.
- 9 - ينبغي ضمان التواصل⁴ والتشاور بصورة فعّالة مع جميع الأطراف المعنية على امتداد عملية تحليل المخاطر.
- 10 - ينبغي تطبيق العناصر الثلاثة لتحليل المخاطر ضمن إطار شامل لإدارة المخاطر الغذائية المرتبطة بصحة الإنسان.
- 11 - يجب الفصل من الناحية الوظيفية بين تقييم المخاطر وبين إدارة المخاطر إلى أقصى درجة عملية ممكنة وذلك من أجل ضمان النزاهة العلمية لتقييم المخاطر، ولتجنّب أي التبّاس حول الوظائف التي ينبغي أن يؤديها المسؤولون عن تقييم المخاطر ومدراء المخاطر، وللحد من أي تضارب في المصالح. ولكن من المسلّم به أنّ تحليل المخاطر هو عملية متعاقبة ولذا يعدّ التفاعل بين مدراء المخاطر والمسؤولين عن تقييمها عاملاً ضرورياً من عوامل التطبيق العملي.
- 12 - يُعتبر التحوط عنصراً ملازماً لتحليل المخاطر. وهناك مصادر عدة لعدم اليقين في عملية تقييم المخاطر وإدارة المخاطر المرتبطة بالأخطار الغذائية على صحة الإنسان. وينبغي النظر بشكل واضح في درجة عدم اليقين والتفاوت في المعلومات العلمية المتاحة في عملية تحليل المخاطر. وعلى الافتراضات المستخدمة في الخيارات المتوخاة لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر أن تعكس درجة عدم اليقين وخصائص الخطر.
- 13 - يتعيّن على الحكومات الوطنية أن تأخذ في الاعتبار التوجيهات والمعلومات ذات الصلة التي تم الحصول عليها من أنشطة تحليل المخاطر المتعلقة بحماية صحة الإنسان والتي أجرتها كل من هيئة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- 14 - يتعيّن على الحكومات الوطنية، بدعم من المنظمات الدولية، تصميم و/أو تطبيق برامج مناسبة على صعيد التدريب والمعلومات وبناء القدرات الرامية إلى تطبيق مبادئ وتقنيات تحليل المخاطر تطبيقاً فعالاً في نظم الرقابة على الأغذية لديها.

³ لأغراض هذه الوثيقة، فإن مصطلح "الأطراف المعنية" يشير إلى "المسؤولين عن تقييم المخاطر، ومدراء المخاطر، والمستهلكين والصناعة والأوساط الأكاديمية، وبحسب المقتضى، الجهات الأخرى ذات الصلة والمنظمات التي تمثلها" (أنظر تعريف "الإبلاغ عن المخاطر").

⁴ لأغراض هذه المبادئ، تتضمن الأنشطة الأولية لإدارة المخاطر: تحديد المشكلة المتعلقة بسلامة الأغذية، وتحديد مواصفات المخاطر، وتصنيف أولوية الخطر بالنسبة إلى تقييم المخاطر وإدارتها؛ ووضع سياسة لإجراء تقييم للمخاطر، والتكليف بإجراء تقييم للمخاطر؛ والنظر في نتيجة تقييم المخاطر.

15 - يتعيّن على الحكومات الوطنية تبادل المعلومات والتجارب في مجال تحليل المخاطر مع المنظمات الدولية ذات الصلة والحكومات الوطنية الأخرى (مثلاً، على الصعيد الإقليمي، من خلال لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية) لتشجيع وتسهيل تطبيق تحليل المخاطر على نطاق أوسع، وعند الاقتضاء، بمزيد من الاتساق.

سياسة تقييم المخاطر

- 16 - يجب أن يُعتبر تحديد السياسات الخاصة بتقييم المخاطر عنصراً محدداً من عناصر إدارة المخاطر.
- 17 - ينبغي لمدراء المخاطر أن يضعوا سياسةً لتقييم المخاطر ما قبل الاضطلاع بعملية التقييم هذه، وذلك بالتشاور مع المسؤولين عن تقييم المخاطر ومع جميع الأطراف المعنية الأخرى. ويهدف هذا الإجراء إلى التأكد من أن تقييم المخاطر يتم بصورة منهجية وكاملة وحيادية وشفافة.
- 18 - ينبغي للتفويض الممنوح من قبل مدراء المخاطر إلى المسؤولين عن تقييم المخاطر أن يكون واضحاً قدر الإمكان.
- 19 - حيثما كان ذلك ضرورياً، ينبغي لمدراء المخاطر أن يطلبوا من المسؤولين عن تقييم المخاطر أن يقدّروا التغيرات المحتملة في المخاطر الناجمة عن الخيارات المختلفة لإدارة المخاطر.

تقييم المخاطر

- 20 - يتعين على كل تقييم للمخاطر أن يكون ملائماً للغرض المقصود منه.
- 21 - يجب أن يُذكر بوضوح النطاق والغرض من تقييم المخاطر الذي يجري تنفيذه وذلك بالانسجام مع سياسة تقييم المخاطر. ويجب تحديد الشكل النهائي والأشكال البديلة الممكنة لتقييم المخاطر.
- 22 - على الخبراء المشاركين في تقييم المخاطر بما يشمل المسؤولين الحكوميين والخبراء من خارج الحكومة أن يتحلوا بالموضوعية في عملهم العلمي وألا يخضعوا لأي تضارب في المصالح من شأنه المساس بسلامة التقييم. ويجب أن تكون المعلومات المتعلقة بهويات هؤلاء الخبراء وخبراتهم الفردية وتجاربهم المهنية متاحة للجميع، وذلك وفقاً للاعتبارات الوطنية. وينبغي اختيار هؤلاء الخبراء بطريقة شفافة على أساس خبرتهم واستقلاليتهم إزاء المصالح المعنية بما في ذلك الكشف عن تضارب المصالح المرتبط بتقييم المخاطر.
- 23 - ينبغي لتقييم المخاطر أن يتضمن الخطوات الأربع لتقييم المخاطر، أي تحديد الأخطار، وتوصيفها، وتقييم التعرّض لها وتوصيف المخاطر.

- 24 - ينبغي أن يستند تقييم المخاطر إلى البيانات العلمية الأكثر صلة بالسياق الوطني. ويجب أن يستعين بالمعلومات الكمية المتوفرة إلى أقصى حد ممكن. ويمكن لتقييم المخاطر أيضاً أن يأخذ معلومات نوعية بعين الاعتبار.
- 25 - على تقييم المخاطر أن يأخذ في الاعتبار ممارسات الإنتاج والتخزين والمناولة ذات الصلة المستخدمة على امتداد السلسلة الغذائية، بما في ذلك الممارسات التقليدية وأساليب التحليل وأخذ العينات والتفتيش وانتشار آثار محددة مضرّة بالصحة.
- 26 - يتوجب النظر بشكل صريح في القيود والشكوك والافتراضات التي لها تأثير على تقييم المخاطر في كل خطوة من خطوات تقييم المخاطر، كما ينبغي توثيقها بطريقة شفافة. وقد يُعبر عن عدم اليقين أو التفاوت في تقديرات المخاطر من الناحية النوعية أو الكمية، ولكن يجب قياسهما إلى الحد الممكن تحقيقه من الناحية العلمية.
- 27 - يجب أن تستند تقييمات المخاطر إلى سيناريوهات واقعية للتعرض للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار الحالات المختلفة التي تحددها سياسة تقييم المخاطر. وينبغي أن تضع في الحسبان الفئات السكانية الضعيفة الشديدة التعرض للمخاطر. وينبغي الأخذ في الاعتبار الآثار الحادة والمزمنة (بما في ذلك على المدى الطويل)، والتراكمية و/أو المجتمعة والسلبية على الصحة لدى تنفيذ تقييم مخاطر حيثما كان ذلك مناسباً.
- 28 - ينبغي لتقرير تقييم المخاطر أن يشير إلى أي قيود وشكوك وافتراضات وإلى أثرها على تقييم المخاطر. وينبغي أيضاً تسجيل آراء الأقلية. وتقع مسؤولية التصدي لتأثير عدم اليقين على قرار إدارة المخاطر، على عاتق مدير المخاطر وليس على المسؤول عن تقييم المخاطر.
- 29 - يجب تقديم خلاصة عن تقييم المخاطر تتضمن تقديراً للمخاطر، بحال كان متوفراً، بشكل سهل الفهم ومفيد، إلى مدراء المخاطر وإتاحتها إلى المسؤولين الآخرين عن تقييم المخاطر والأطراف المعنية الأخرى، بحيث يمكنهم مراجعة التقييم.

إدارة المخاطر

- 30 - على قرارات الحكومات الوطنية المتعلقة بتقييم المخاطر، بما في ذلك التدابير الصحية المتخذة، أن تضع أمامها هدفاً أساسياً هو حماية صحة المستهلكين. ويجب تفادي الاختلافات غير المبررة في التدابير المختارة لمعالجة مخاطر مماثلة في حالات مختلفة.

- 31 - على إدارة المخاطر أن تتبع نهجاً منظماً بما في ذلك الأنشطة الأولية لإدارة المخاطر⁵، وتقييم خيارات إدارة المخاطر وتنفيذ القرار المتخذ ورصده ومراجعته.
- 32 - يجب أن تستند القرارات إلى تقييم المخاطر وأن تكون متناسبة مع المخاطر التي تم تقييمها، مع الأخذ في الاعتبار عند الاقتضاء العوامل المشروعة الأخرى المرتبطة بحماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية، وفقاً لمعيار النظر في العوامل الأخرى المشار إليها في الإعلان الثاني للمبادئ في ما يتعلق بالقرارات على المستوى الوطني. وينبغي للحكومات الوطنية أن تتخذ تدابيرها الصحية بالاستناد إلى معايير هيئة الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة، حيثما كان ذلك متاحاً.
- 33 - لدى تحقيق النتائج المتفق عليها، ينبغي لإدارة المخاطر أن تأخذ في الاعتبار الممارسات ذات الصلة في مجالات الإنتاج والتخزين والمناولة المستخدمة على امتداد السلسلة الغذائية، بما في ذلك الممارسات التقليدية وأساليب التحليل وأخذ العينات والتفتيش وجدوى الإنفاذ والامتثال وانتشار آثار محددة مضرّة بالصحة.
- 34 - ينبغي لإدارة المخاطر أن تأخذ في الاعتبار التبعات الاقتصادية وجدوى خيارات إدارة المخاطر.
- 35 - على عملية إدارة المخاطر أن تكون شفافة ومتسقة وموثقة بالكامل. كما ينبغي للقرارات المتعلقة بإدارة المخاطر أن تكون مدعومة بالوثائق وذلك لتمكين جميع الأطراف المعنية من فهم عملية إدارة المخاطر بشكل أوسع.
- 36 - ينبغي الجمع بين نتائج الأنشطة الأولية لإدارة المخاطر ولتقييم المخاطر وبين تقييم الخيارات المتاحة لإدارة المخاطر، من أجل التوصل إلى قرار بشأن إدارة المخاطر.
- 37 - ينبغي تقييم خيارات إدارة المخاطر لجهة النطاق والغرض من تحليل المخاطر ومن حيث مستوى حماية صحة المستهلك الذي تحققه. وينبغي أيضاً النظر في خيار عدم اتخاذ أي إجراء.
- 38 - على إدارة المخاطر أن تضمن الشفافية والاتساق في عملية صنع القرار في جميع الحالات. وينبغي للتدقيق في المجموعة الكاملة من خيارات إدارة المخاطر أن يأخذ في الاعتبار قدر الإمكان تقييم مزاياها وسيئاتها المحتملة. عند الاختيار بين الخيارات المختلفة لإدارة المخاطر التي تتساوى من حيث الفعالية في حماية صحة المستهلك، ينبغي للحكومات الوطنية أن تسعى وأن تأخذ في الاعتبار الأثر المحتمل لتلك التدابير على التجارة وأن تحدد التدابير التي لا تُفرض في تقييد التجارة.

⁵ انظر إعلانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرارات لدى هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الحساب ، دليل الإجراءات.

39 - يجب أن تكون إدارة المخاطر عمليةً متواصلةً تأخذ في عين الاعتبار جميع البيانات الصادرة حديثاً عند تقييم واستعراض قرارات إدارة المخاطر. وينبغي أن تبقى أهمية قرارات إدارة المخاطر وفعاليتها وتأثيراتها وتطبيقها قيد الرصد المنتظم وأن تُستعرض القرارات و/أو تنفيذها حسب الاقتضاء.

الإبلاغ عن المخاطر

40 - ينبغي للإبلاغ عن المخاطر أن:

- (1) يعزز التوعية والفهم المرتبطين بالقضايا المحددة قيد النظر خلال تحليل المخاطر؛
- (2) يعزز الاتساق والشفافية في صياغة خيارات/توصيات إدارة المخاطر؛
- (3) يوفر أساساً سليماً لفهم القرارات المقترحة لإدارة المخاطر؛
- (4) يحسّن الفعالية والكفاءة الإجماليتين لتحليل المخاطر؛
- (5) يعزز علاقات العمل بين المشاركين؛
- (6) يعزز فهم الناس للعملية وذلك لتحسين الثقة بسلامة الإمدادات الغذائية؛
- (7) يشجع المشاركة المناسبة لجميع الأطراف المعنية؛
- (8) يتيح تبادل المعلومات في ما يتعلق بشواغل الأطراف المعنية حول المخاطر المرتبطة بالأغذية؛
- (9) ويحترم الحرص المشروع على السرية حيثما ينطبق ذلك.

41 - ينبغي لتحليل المخاطر أن يشمل اتصالات واضحة وتفاعلية وموثقة بين المسؤولين عن تقييم المخاطر ومدراء المخاطر والاتصال المتبادل مع جميع الأطراف المعنية في جوانب العملية كافة.

42 - ينبغي للإبلاغ عن المخاطر أن يكون أكثر من مجرد نشر للمعلومات. بل يجب أن تقضي وظيفته الرئيسية بضمان إدراج كل المعلومات والآراء المطلوبة لإدارة المخاطر إدارة فعالة في عملية صنع القرار.

43 - ينبغي لعمليات الإبلاغ عن المخاطر التي تشترك فيها الجهات المعنية أن تتضمن شرحاً شفافاً لسياسة تقييم المخاطر ولعملية تقييم المخاطر، بما في ذلك عدم اليقين. كما ويجب تفسير القرارات المتخذة والإجراءات المتبعة لتنفيذها، بما في ذلك كيفية التعامل مع حالة عدم اليقين، تفسيراً واضحاً. وينبغي له أن يشير إلى أي قيود وشكوك وافتراسات وتأثيرها على تحليل المخاطر وآراء الأقلية التي أبديت في سياق تقييم المخاطر (أنظر الفقرة 28).